

## تطور إصلاحات السياسة المالية في أوغندا منذ عام 2000

أ. أحمد محمد عبد الله (\*)

د. هيام البيلالوي (\*\*\*) د. مروة عادل الحسينين (\*\*\*) د. جيهان عبد السلام (\*\*\*\*)

### • ملخص:

عانت أوغندا من صدمات اقتصادية داخلية وخارجية خلال النصف الثاني من القرن الماضي الأمر الذي دعاها لتبنى برامج اقتصادية برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك اعتماداً على سياسات اقتصادية متنوعة لاسيما السياسة المالية. وانصرفت أوغندا إلى تطبيق برامجها الإصلاحية منذ نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث عمدت إلى إصلاح سياستها المالية بداية من إعادة النظر في جانبى الموازنة العامة وذلك من حيث الكم والكيف، مروراً بتطبيق إصلاحات طالت جوانب مختلفة: هيكلية ومؤسسية وقانونية. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة 2000 - 2020.

وقد وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 6.2% خلال عام 2018 فى حين تراجع إلى أقل من 4% عام 2020 و2021 فى حين كان معدل النمو المستهدف 7%. وزاد حجم الإيرادات الضريبية خلال عام 2020 إلى أن وصل إلى 19,263 مليار شلن؛ فى حين كانت الإيرادات المستهدفة (21,638.7 مليار شلن). كما هدفت هيئة الإيرادات الأوغندية إلى تحقيق نسبة إيرادات ضريبية إلى الناتج المحلى الإجمالى تصل إلى 24% فى حين وصلت ذروتها 13.6% عام 2016/15. وانخفض العجز المالى إلى 4.4% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2012-2016، وفى عام 2020 وصل العجز المالى إلى أكثر من 8%، فى حين أن العجز المستهدف 5% ما قد يعزى ذلك إلى إنتشار وباء كورونا.

**الكلمات الدالة:** الموازنة العامة - برامج اقتصادية - أوغندا - السياسة المالية - الضرائب

(\*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(\*\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(\*\*\*\*) مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

- **Abstract:**

Uganda suffered from internal and external economic shocks during the second half of the last century, which prompted it to adopt economic programs under the auspices of the International Monetary Fund and the World Bank, depending on various economic policies, especially fiscal policy. Uganda embarked on implementing its reform programs since the end of the eighties and early nineties, as it reformed its fiscal policy, starting with a review of both sides of the public budget in terms of quantity and quality, passing through the implementation of reforms that affected various aspects: structural, institutional and legal. The research relies on the descriptive analytical method by analyzing time series during the period 2000 - 2020.

The economic growth rate reached 6.2% in 2018, while it declined to less than 4% in 2020 and 2021, while the target growth rate was 7%. The volume of tax revenues increased during the year 2020 to reach 19.263 billion shillings; While the target revenue was (21,638.7 billion shillings). The Uganda Revenue Authority also aimed to achieve a tax revenue-to-GDP ratio of 24%, while it peaked at 13.6% in 2016/15. The fiscal deficit decreased to 4.4% of GDP during the period 2012-2016, and in 2020, the fiscal deficit reached more than 8%, while the target deficit is 5%, which may be attributed to the spread of the Corona epidemic.

**Key Words:** Uganda- public budget- fiscal policy- tax - economic programs

## • مقدمة

تحتاج دراسة الموازنة العامة إلى التحليل الوضعي أى وصف ما تقوم به الحكومة (معرفة مصادر الإيرادات العامة وأوجه إنفاقها)، وإلى التحليل القيمي أى تقدير وتقييم كفاءة النشاط الحكومي، كما تحتاج إلى التحليل الجزئي وذلك فى تتبع أثر النفقات العامة والضرائب فى سلوك الممول، والتحليل الكلفى تقدير آثار السياسة المالية فى النشاط الاقتصادى ككل<sup>1</sup>. ويعتبر حجم الفائض أو العجز الحكومي هو المؤشر الأكثر أهمية الذى يقيس تأثير السياسة المالية على الاقتصاد. وتكمن المشكلة فى أن العديد من الحكومات المركزية الأفريقية غارقة فى أزمة مالية مزمنة وهي تبحث بشكل غير مدروس - فى بعض حالاتها - إستراتيجيات لتخفيض الالتزامات الإنفاق<sup>2</sup>.

وتأتى أهمية موضوع البحث فى أن أوغندا قد عمدت إلى تنفيذ برنامجاً طموحاً لإصلاح الاقتصاد الكلى عام 1990 ترتب عليه تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى. ويتمثل هدف البحث فى توضيح مدى تطور السياسة المالية فى أوغندا خلال الفترة 2000 - 2020 وذلك على المستوى المؤسسى والهيكلى والفنى والقانونى إعتماً على أدواتها لاسيما الضرائب والإنفاق وذلك من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج الإصلاح الحكومي والذى يتمثل فى: تحقيق نمو اقتصادى، وتخفيض نسبة الفقراء وتخفيض عجز الموازنة العامة. وتتمثل إشكالية البحث فى أن أوغندا قد تعرضت لصدمات وإختلالات داخلية وخارجية خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضى، وبمجرد إستعادة استقرار الاقتصاد الكلى، تم توقيع برنامج التكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولي عام 1994 تبعه برنامج البنك الدولي وذلك بدعم قوي من المانحين على

---

(1) السيد عبدالمطلب غانم: الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد - إتجاهات ورؤى جديدة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، 2004)، ص 28.

2) Ravinder Rena, Ghirmai T. Kefela "Restructure A Fiscal Policy Encourage Economic Growth" - A Case Of Selected African Countries, **East-West Journal of Economics and Business**, 2011, p 31.

at: <https://www.u-picardie.fr/eastwest/fichiers/art99.pdf>

المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف اعتمادًا على سياسات مالية ملائمة خلال الفترة 2000 - 2020. في حين تعتمد الدراسة على المنهج الإستقرائي وأسلوب التحليلي الوصفي من خلال تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة 2000 - 2020. وتفترض الدراسة أن اصلاحات السياحة المالية التي عمدت اليها الحكومة الاوغندية قد ساعدت على تحقيق أهدافها الاقتصادية. وعن الاطار المكاني والزمانى للبحث فيتناول البحث الفترة من عام 2000 حتى عام 2020م فى اوغندا لما حدث خلال هذه الفترة من اصلاحات وتطورات مالية. ويجب البحث عن تساؤل هام وهو هل تحققت أهداف الحكومة الأوغندية جراء اعتمادها على سياسيات مالية جديدة؟

إزاء ما تقدم، يدور البحث حول ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والفنية والقانونية، ويوضح المحور الثانى تطور حجم الإيرادات الضريبية والقروض والمنح، فى حين يستعرض المحور الثالث تطور حجم الإنفاق العام واتجاهاته وذلك خلال الفترة 2000 - 2020، إنتهاءً بأهم النتائج التى توصل إليها البحث وأهم التوصيات.

#### أولاً: الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والفنية والقانونية:

تعتمد قدرة الحكومة على تنفيذ المزيد من سياسات الاقتصاد الكلي المحفزة على النمو على قدرتها المالية، أي قدرتها على زيادة الإيرادات ومدى اعتمادها على أدوات الدين أو المنح الخارجية للتمويل. ونجحت أوغندا فى إكتساب إعتراقاً كبيراً باعتبارها واحدة من أنجح الدول التى تغيرت وتطورت فى أفريقيا. فإنتقلت من حالة الأزمة الاقتصادية والسياسية الحادة فى أواخر الثمانينيات إلتحقيق استقراراً ونموافى الاقتصاد الكلى (متوسط 6.6% منذ عام 2002)، وتراجع معدل الفقر فى نهاية التسعينيات<sup>1</sup>.

1) Minister of Finance, Planning and Economic Development "A competitive Economy for National Development: Strategic Plan 2016 - 2021" 2017, p 3.

at: <https://www.Finance.go.ug/publication/ministry-finance-planning-andeconomic-development-strategic-plan-2016-2021>,



من ناحية أخرى، اتسع العجز المالي (مع إستبعاد المنح) بشكل كبير في عام 2000/99. وبالرغم من عدم كفاية الإيرادات، استمرت الحكومة في إنفاقها المتعلق بالفقر، ما يعكس إلتزامها الراسخ بإستراتيجية الحد منه. وساعدت الزيادة في دعم الموازنة من الجهات المانحة في تعزيز الموقف المالي، والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي. كما أظهرت إدارة الموازنة بؤادر تحسن عام 2000/99 فتقلص إنحراف النفقات القطاعية مقارنة بالسنوات السابقة<sup>1</sup>. غير أن الإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها في التسعينيات قد إنتقدت للكفاءة نسبياً بسبب التركيز الفني الضيق من جانب صندوق النقد الدولي الذي أشرف على التنفيذ، ولم تصل نسبة الإيرادات الضريبية إلى 24% من الناتج المحلي كما كان مستهدفاً<sup>2</sup>.

أما عن هدف السياسة المالية على المدى المتوسط، فقد عمدت أوغندا إلى تقليص عجز الموازنة العامة (دون المنح) بمتوسط 1% وزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً<sup>3</sup>. كما تتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة المالية خلال الفترة في التمويل المستدام والشفافية، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 7% بحلول عام 2021، والحفاظ على استقرار الإقتصاد الكلي، وضمان التخصيص والإستخدام الأمثل للإيرادات، فضلاً عن تحقيق معدل تضخم يقل عن 5%<sup>4</sup>، وتخفيض معدل الفقر.

- 1) Staffs of the International Development Association and The International Monetary Fund: **Poverty Reduction Strategy Paper Progress Report, Uganda, 2001**, pp3-4. at: <https://www.imf.org>
- 2) Steve Kayizzi– Mugerwa: **Fiscal Policy, Growth and Poverty Reduction in Uganda**, UNU World Institute for Development Economics Research, 2002, p 9. at: [https://www.researchgate.net/publication/23780402\\_Fiscal\\_Policy\\_Growth\\_and\\_Poverty\\_Reduction\\_in\\_Uganda](https://www.researchgate.net/publication/23780402_Fiscal_Policy_Growth_and_Poverty_Reduction_in_Uganda)
- 3) International Monetary Fund: **Uganda: Fifth Review Under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility, Request for Waiver of Performance Criterion, and Extension of Arrangement**, (Washington D.C., Report No. 05/306, 2005). pp 37 – 38.
- 4) Minister of Finance, Planning And Economic Development: **A competitive Economy for.....2016 – 2021, Op. Cit.**, pp 23 -25.

إزاء ما تقدم، إنصرفت أوغندا إلى إجراء إصلاحات واسعة في نظامها الضريبي كجزء من برامج التكيف الهيكلي الموسع Structural Adjustment Program (SAPs) برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين وآخرين من شركاء التنمية، لمعالجة التحديات المالية التي واجهتها، وتحقيق أهدافها.

### 1- الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية:

حرصت الحكومة على زيادة الإيرادات الضريبية ومعالجة الموازنة، في محاولة للحد من الإعتقاد على الجهات المانحة. وتمثلت أهداف الحكومة من الإصلاحات الضريبية في: توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة كفاءة التحصيل، وخلق حوافز للقطاع الخاص فضلاً عن ضمان العدالة الضريبية. وتمثلت أهداف الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي عمدت إليها الحكومة الأوغندية سابقاً في الآتي:

أ. دمج وزارتي المالية والتخطيط في وزارة واحدة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية عام 1991، وعمدت الوزارة الجديدة إلى تفعيل الرقابة على الموازنة، والسيطرة على التزامات ومصروفات الوزارات.

ب. إلغاء إحتكار مجلس تسويق البن، وإلغاء ضريبة التصدير على البن<sup>1</sup>.

ج. إنشاء هيئة إيرادات مستقلة عن وزارة المالية والإدارات الحكومية الأخرى لضمان الإستقلال التشغيلي والكفاءة وهي هيئة الإيرادات الأوغندية Uganda Revenue Authority (URA) عام 1991، لتحسين إدارة الضرائب. وتكمن رؤية هيئة الإيرادات الأوغندية في تحصيل الإيرادات التي ستمول نفقات الحكومة (الجارية والإستثمارية) من خلال تحقيق نسبة ضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن 24%<sup>2</sup>.

1) Mark Robinson: **The Political Economy of Turnaround in Uganda**, The World Bank: Paper prepared for the Low Income Countries under Stress (LICUS) Initiative, 2005, pp7-9. at: [www.Worldbank.org](http://www.Worldbank.org)

2) الموقع الرسمي لهيئة الإيرادات الأوغندية [www.Uganda Revenue Authority.com](http://www.Uganda Revenue Authority.com)



د. إنشاء محكمة الاستئناف الضريبيعام 1998 لتوفير آلية متخصصة لتسوية المنازعات الضريبية.

ه. إعادة هيكلة هيئة الإيرادات الأوغندية في نهاية التسعينيات، وتعديل نظامها الأساسي لزيادة فعاليتها. كما تم وضع إجراءات جمركية أكثر فعالية لتحسين الإدارة ومكافحة الغش.

و. إنشاء وحدة شبه عسكرية لتعزيز جهود هيئة الإيرادات لمكافحة التهرب الضريبي. ونُشرت خدمة حماية الإيرادات الخاصة في جميع إدارات التحصيل داخل الهيئة للحد من الممارسات الضريبية الخاطئة<sup>1</sup>.

واستكملت أوغندا خطوات الإصلاح المؤسسية والهيكلية خلال الفترة 2000 - 2020، وتمثلت في الآتي:

ا. دمج دائرة ضريبة القيمة المضافة والإيرادات الداخلية في أبريل 2000 لإنشاء مركز شامل للإيرادات الداخلية لصغار ومتوسطى الممولين. فضلاً عن ذلك، أنشأت هيئة الإيرادات آليات التحقيق الضريبي لضمان قدر أكبر من المساءلة من جانب محصلي الإيرادات، ولتعزيز إجراءات التحقيق في تهم الفساد<sup>2</sup>.

ب. أحرزت الحكومة تقدماً ملموساً في تنفيذ توصيات المساعدة الفنية التي قدمها صندوق النقد الدولي بشأن تحديث وإصلاح هيئة الإيرادات الأوغندية بما يتوافق مع البرنامج، كما تم تدشين وحدة كبار الممولين الضريبية Large Taxpayer Unit (LTU)<sup>3</sup>.

1) Milton Ayoki, and Obwona, Marios and Ogwapus, Moses "Tax Reforms and Domestic Revenue Mobilization in Uganda, (Kampala: Institute of Policy Research and Analysis, Economic Policy Research Centre, Ministry of Finance, Planning and Economic Development), 2005, p 10.

at: <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/80328/>

2) Milton Ayoki, et al, Op. Cit., p10.

3) Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction ..., Op. Cit., p35.

ج. بشكل عام، دعمت الحكومة الإصلاحات الشاملة في كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية لاسيما الرقابة. كما أدخلت الحكومة أنظمة إدارة رئيسية تهدف إلى تعزيز أداء وكفاءة الخدمة العامة والتي تتمثل في إدارة الموازنة، وبيانات الموارد البشرية وإدارة كشوف المرتبات من خلال إدخال نظام متكامل لمرتبات الموظفين. كما تم تعزيز مؤسسات الرقابة لاسيما مكتب المراجع العام وجعله أكثر إستقلالية<sup>1</sup>.

د. لعبت وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية دورًا هامًا في تنفيذ خطة التنمية الوطنية، والذي تمثل في الآتي:

- صياغة سياسات اقتصادية سليمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تعبئة الإيرادات المحلية والتمويل المحلي.
- تعبئة التمويل الخارجي<sup>2</sup>.

## 2- الإصلاحات الفنية والقانونية:

بجانب الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، قامت أوغندا بالعديد من الإصلاحات الفنية والقانونية الهامة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي تبعتها إصلاحات هامة منذ عام 2000، والتي تمثلت في الآتي:

1. إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 17% على معظم السلع وهو (الإصلاح الأهم) حيث أنها أكثر حيادية، لتحل محل ضريبة المبيعات التي تم فرضها بنسبة (12% - 30%) عام 1996<sup>1</sup>.

1) World Bank, Uganda For The Kampala Institutional And Infrastructure Development Adaptable Program loan (APL) Project "In Support Of The First Phase Of The Strategic Framework For Reform For Kampala Urban Development Program", 2007, p 85.

2) MFPED: A competitive Economy for National Development: Strategic Plan 2016 – 2021, Op. Cit., p 5.





ب. إعتقاد نظام رقابي جديد عام 2000/1999 وهو نظام محاسبي للمساعدة في التخلص من المتأخرات، وتعزيز المساءلة والإنضباط المالي<sup>2</sup>.

ت. تبنت حكومة الوحدة ما يعرف "بالحوكمة الرشيدة" والتي تعنى الكفاءة والفاعلية، حيث تعتبر إحدى الركائز التي تدعم الحد من الفقر والتنمية المستدامة. ففي عام 2000، وضعت حكومة أوغندا أول استراتيجية وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات لمكافحة الفساد وتفعيل النزاهة والشفافية في المناصب العامة.

ث. خضعت خطة عمل القضاء على الفقر للمراجعة عام 2000، وأيضًا لمراجعة أخرى في أكتوبر 2004، بهدف مواكبة الظروف المتغيرة والأولويات الجديدة والتي تعتمد على ركائز معينة لاسيما تعزيز الإنتاج والقدرة التنافسية والدخول والتنمية البشرية والحكم<sup>3</sup>.

ج. إصدار قانون الموازنة لعام 2001.

ح. إصدار قانون المالية العامة والمحاسبة لعام 2003.

خ. إصدار قانون هيئة الأصول العامة للمشتريات والتصريف Public Procurement and Disposal of Public Assets Authority (PPDA) لعام 2003، والمعدل عام 2011.

د. إصدار قانون إتاحة الوصول إلى المعلومات 2005.

ذ. في عام 2005، تم إلغاء الضرائب التي كانت تفرض على المساكن والذي فرضها المحتل البريطاني سابقاً. حيث كانت ضريبة المسكن من المصادر الهامة لإيرادات الحكومات المحلية، والذي أثرت بشكل ملحوظ على إيرادات الحكومات المحلية.

1) Steve Kayizzi-Mugerwa, **Op. Cit.**, p 4.

2) Florence Kuteesa, Ishmael Magona et al "Uganda: A Decade of Budget Reform and Poverty Reduction" **OECD Journal On Budgeting** (France: Volume 6 – No. 2, 2006), p 18. [www.OECD.org](http://www.OECD.org)

3) Florence Kuteesa, Ishmael Magona et al, **Op. Cit.**, p 10.

وقد حلت ضريبة الخدمة المحلية في عام 2008 وذلك لتعويض الحكومات المحلية عن خسارة الإيرادات. والتي تُفرض على الأفراد، لاسيما أصحاب الدخول الشهرية<sup>1</sup>. وقد عمدت أوغندا عام 2006/05 إلى حزمة السياسات الضريبية الشاملة، والتي تمثلت في الآتي:

- زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من 17% إلى 18%.
  - زيادة الضرائب المفروضة على واردات البنزين والديزل بحوالي 50 - 70 شلن للتر الواحد.
  - زيادة الضريبة على مكالمات الهاتف النقال من 10% إلى 12%.
  - زيادة الرسوم والتراخيص بنسبة 15%.
  - إستحداث ضريبة إنتقائية جديدة محددة على السكر المستورد والمنتج محلياً<sup>2</sup>.
- ر. إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2004 - 2007) والتي تهدف إلى تخفيض مستويات الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة في المؤسسات العامة. وذلك من خلال: تعزيز النفاذ، تعزيز التنسيق لتحسين إجراءات مكافحة الفساد الفعالة، تعزيز الإطار التشريعي، ضمان مشاركة الجمهور بشكل متزايد في مكافحة الفساد، معالجة العقبات التي تعيق الأداء، تعزيز الدعم السياسي في مكافحة الفساد<sup>3</sup>.
- ز. إصدار اللوائح المالية والمحاسبية للحكومة المحلية لعام 2007.
- س. تدشين قانون مكافحة الفساد لعام 2009<sup>4</sup>.

- 1) Bategeka Lawrence, GulobaMadina, Kiiza Julius: **Gender and Taxation: Analysis of Personal Income Tax (PIT)**, (Kampala: Economic Policy Research Centre (EPRC)), Research Series No. 58, April 2009,pp 8-14.
- 2) IMF:**Three-Year Arrangement Under the Poverty.....,Op. Cit.,p 7.**
- 3)World Bank, In Support Of The First Phase Of The Strategic Framework ...**,Op. Cit.,pp83- 85.**
- 4) MFPED: A Competitive Economy for National Development” Strategic Plan 2016–2021,**Op. Cit.,p2.**



ش. تدشين قانون إدارة المالية العامة وإدارة الاقتصاد الكلي لعام 2015، والذي ألغى قانون المالية العامة والمحاسبة لعام 2003<sup>1</sup>.

ص. تنفيذ برنامج قوي للخضوع الضريبي لإدارة المخاطر وتسرب الإيرادات خلال السنة المالية 2017/16 وذلك لتحقيق إيرادات كافية، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة للتتقيف الضريبي، وتعزيز إسترداد الديون، والتقاضي وتنفيذ برنامج توسيع السجل<sup>2</sup>.

وخلال السنة المالية 2017/16، أطلقت هيئة الإيرادات الأوغندية خطتها للفترة 2016 - 2019 لتنفيذ الشراكة الجديدة بين الهيئة والممولين، والتي تقوم على تعزيز ثقافة دفع الضرائب من خلال توفير خدمات جديدة بالثقة. وفي أغسطس من نفس العام، أطلقت هيئة الإيرادات الأوغندية خطتها الإستراتيجية الخامسة التي تتبنى وتعكس أولوياتها الجديدة وهو ما يتوافق مع رؤية أوغندا لعام 2040<sup>3</sup>.

### ثانيًا: تطور حجم الإيرادات الضريبية والقروض والمنح:

يعكس النظام الضريبي الأوغندي شكلًا من أشكال النظم الضريبية المعتمدة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من حيث أنواع الضرائب ومعدلاتها. وتم تصميم الإصلاحات الضريبية لضبط أوضاع المالية العامة، وتخفيض الأعباء الضريبية، والتشوهات في قرارات الاستثمار وتمويل الاقتصاد<sup>4</sup>.

### 1- تطور حجم الإيرادات الضريبية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي:

سعت هيئة الإيرادات الأوغندية إلى تحقيق رؤيتها والتي تتمثل في تحصيل الإيرادات التي ستمول نفقات الحكومة من خلال تحقيق نسبة ضريبة إلى الناتج المحلي

1) MFPED: **The Public Finance Management Act 2015**, Kampala, 2015.

2) URA: **Annual Report 16 \ 2017, Op. Cit.**, p 21.

3) **Ibid**, P 16.

4) Kwagala-Igaga Dorothy: **Tax Reform in Uganda: A Case Study of the Reform of Direct Taxation of Business Profits in the Formal and Informal Sector**, Cambridge Scholars Publishing, 2016, p 6.

at: <https://www.cambridgescholars.com/product/978-1-4438-9113-4>

الإجمالي لا نقل عن 24٪ من أجل تخفيض اعتماد الحكومة على المنح، ومن أجل تحويل أوغندا إلى بلد ذات دخل متوسط وذلك بحلول عام 2021/20<sup>1</sup>.

#### 1- تطور حجم الإيرادات الضريبية:

تتمثل أهم أنواع الضرائب في أوغندا خلال الفترة 2000 - 2020 في: الضرائب على التجارة الدولية، وضريبة الكسب، والضريبة المفروضة على الرسوم التي يتقاضاها غير المقيمين، وضريبة على الفوائد المصرفية وضريبة اليانصيب ورسوم الإستهلاك وضريبة القيمة المضافة والرسوم والتراخيص<sup>2</sup>. ويلاحظ أن الضرائب على التجارة الدولية كانت صاحبة النصيب الأكبر حتى وإن تراجعت في السنوات الأخيرة، تليها الضرائب المباشرة ثم الضرائب غير المباشرة واللاتان تمثلان حوالي 45%، أما الإيرادات غير الضريبية فكانت منخفضة بشكل ملحوظ<sup>3</sup>. ويوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الإيرادات الكلية والإيرادات الضريبية خلال السنوات 2002 - 2019.

#### جدول رقم (1)

تطور حجم الإيرادات الكلية ونصيب الإيرادات الضريبية منها خلال الفترة (2002-2019)  
مليار شلن

السنة	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2019
إجمالي الإيرادات	1,267.4	1,707	2,352.7	3,404.1	4,493.5	6,550.8	8,373.4	11,496.8	14,659.8	16,958.1
الإيرادات الضريبية	1,212.5	1,642	2,231.1	3,161.7	4,205.7	6,208.4	8,031	11,230.9	14,456.1	16,617.6
معدل النمو السنوي	%13	%17	%16	%20	%15	%21	%12	%13.6	%13.7	%15

Source: [www.URA.org](http://www.URA.org) (URA 2020) الموقع الرسمي لهيئة الإيرادات الأوغندية

كما زاد حجم الإيرادات الضريبية خلال عام 2020 إلى أن وصل إلى 19,263 مليار شلن مقارنة بحجم الإيرادات المستهدف (21,638.7 مليار شلن) خلال العام<sup>4</sup>. الجدير بالذكر، أن عدد المسجلين في السجل الضريبي عام 2020 / 19 قد زاد بمقدار

1) URA:Annual Report 16 \ 2017, Op. Cit., PP 16- 17.

2)URA:Annual Report 2020, Op. Cit.,p 40.

3) Ministry of Finance, Planning and Economic Development: **Annual Economic Performance Report 2016/17**, Kampala, 2017.,p 14.

4) Kampala: URA, **Annual Report 2020/2021**, pp 2-3.

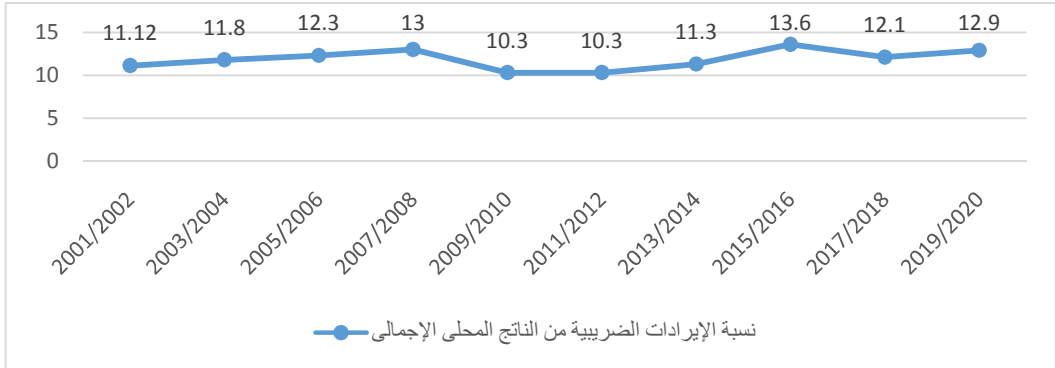
63979 مسجل جديد (يمثلون 40% من الهدف)<sup>1</sup>. وتشكل الضرائب المحلية غير المباشرة ما يقرب من ربع الإيرادات الحكومية، فبلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال العام 2004/03 حوالي 33.8% في أوغندا (والذي يعادل 4.3% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بنحو 24.4% في موزمبيق (2.7% من إجمالي الناتج المحلي)<sup>2</sup>. وزادت الإيرادات المحلية المحصلة وزاد عدد المسجلين من القطاع غير الرسمي من خلال مشروع توسيع التسجيل الضريبي<sup>3</sup>.

#### ب- تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل رقم (1) تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002/01 - 2020/19. حيث يتبين أن هناك تبايناً في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ففي حين وصلت إلى 13% و 13.6% عام 2008/07، 2008/07، 2016/15 على التوالي؛ إلا أنها قد انخفضت خلال الفترة 2009 - 2014 وأيضاً خلال الفترة 2018/17. ووصلت إلى 12.9% خلال عام 2020/19.

#### شكل رقم (1)

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002/01م - 2020/19 (%)



Source: [www.URA.com](http://www.URA.com) URA@25

الموقع الرسمي لهيئة الإيرادات الأوغندية

1) Ministry of Finance, Planning and Economic Development “Semi-Annual Budget Monitoring Report, Financial Year 2019/20”, Kampala, 2020, pThe Introduction.

2) Ayoki, Milton et al, *Op. Cit.*, P 17.

3) Ministry of Finance, Planning and Economic Development: *Semi-Annual Budget .... 2019/20, Op. Cit.*, p 58.

الجدير بالذكر أن أوغندا لم تصل إلى تحقيق هدفها المتعلق بأنتصل الإيرادات الضريبية إلى 24% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المذكورة، ما قد يرجع إلى وجود نسبة من الفساد ووجود قطاع تجارى غير رسمى كبير .

## 2- تطور حجم القروض والمنح:

أصبحت أوغندا واحدة من أوائل المستفيدين من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عام 12000. وقد إنخفضت المنح بنسبة 0.9%. كما تفاقم عجز المالية العامة (متضمناً المنح) من حوالى 2% من إجمالي الناتج المحلي (2007-2011) إلى 3.2% من إجمالي الناتج المحلي (2012-2016) والذي يرجع إلى نمو الإنفاق الذي فاق نمو الإيرادات حتى وصل إلى 8% عام 2020. وتم تمويل العجز من خلال الإقتراض المحلي والخارجي معاً. ومع ذلك، وبإستثناء عام 2016/15، أصبح الإقتراض المحلي مهماً في السنوات الأخيرة، حيث ظل التمويل الخارجي دون تغيير إلى حد كبير بمتوسط 1.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات (2011 - 2015) 3. ومثلت نسبة الدين المحلي والخارجى 34.4%، 65.6% من إجمالي الدين العام على التوالي وذلك فى عام 2017/16<sup>4</sup>.

## ا- تطور حجم القروض:

ارتفع حجم الدين المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد، ففى حين وصلت نسبته إلى 0.3% عام 1992 غير أنه قد وصل إلى 9.7% عام 2006؛ وإنخفض حجم الدين الخارجي من 96.8% عام 1992م إلى 47.3% عام

1) AsumaniGuloba, "Uganda's Fiscal Policy (2000-2016): Implications for Public Investment Management (PIM)" **American Journal of Industrial and Business Management**, 2018,p 525.

at:<https://www.researchgate.net/> .

2)United Nations:: **African Statistical yearbook**, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa) various issues.

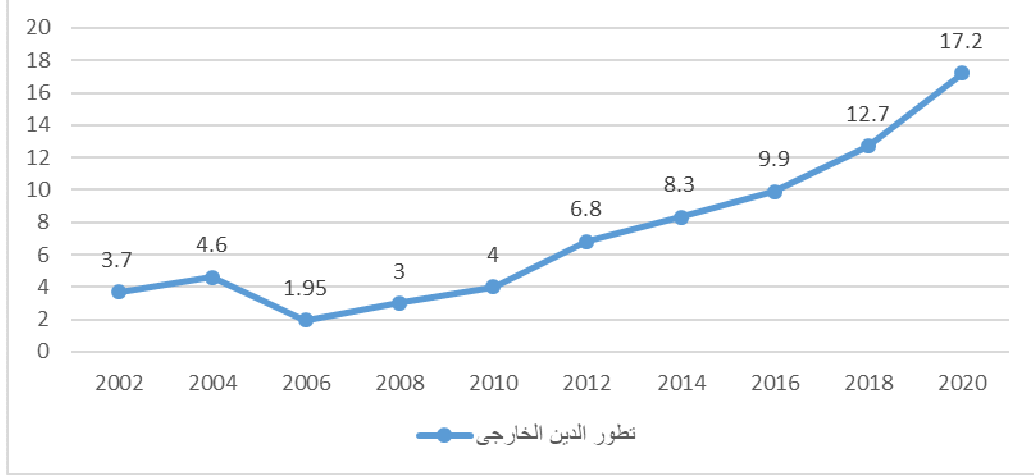
3)AsumaniGuloba ,**Op. Cit.**, p 525.

4) PwC Uganda: **Uganda Economic Outlook 2018**, Kampala, 2018, p 13.  
at:[www.pwc.com](http://www.pwc.com)



2006 لثم إلى 45.5% عام 2020<sup>2</sup>. ويوضح الشكل رقم (2) تطور حجم الدين الخارجي خلال الفترة 2002 - 2020 كمصدر هام من مصادر تمويل النفقات.

شكل رقم (2)  
تطور حجم الدين الخارجي خلال الفترة (2002 - 2020) مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

United Nations: **African Statistical yearbook**, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa) various issues.

ويبين من الشكل رقم (2) أن حجم الدين الخارجي قد ارتفع بشكل ملحوظ، فقد بلغت قيمته حوالي 17.2 مليار دولار عام 2020 مقارنة بما يقرب من 2 مليار دولار عام 2006 حيث عمدت الحكومة الى زيادة الإستثمار في البنية التحتية والزراعة خلال الخمس سنوات الأخيرة.

#### ب - تطور حجم المنح وتنوعها:

مثلت المنح الداعمة للإنفاق الحكومي 52% من الموازنة عام 2004<sup>3</sup>. فقد زاد إجمالي تدفقات المساعدات الوافدة بأكثر من 4% من الناتج المحلي الإجمالي (من حوالي 5% عام 1999/98 إلى 9% عام 2004). فبحلول منتصف عام 2004، ساهم

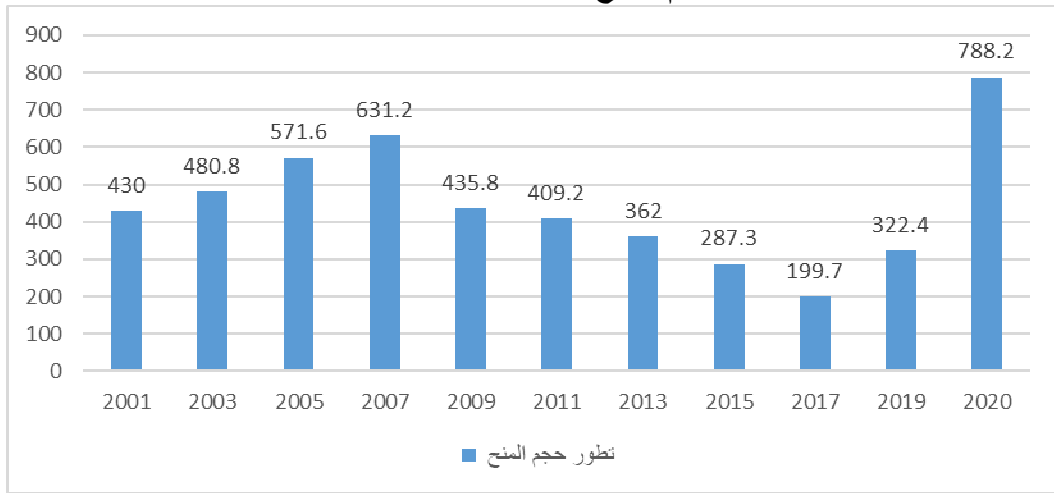
1) Ssewanyana Sarah, Bategeka Lawrence et al: **Global Financial Crisis Discussion Series Paper 9: Uganda**, (London: Overseas Development Institute, 2009), p 14.

2) United Nations, **African Statistical ....2021, Op.cit.** p 79.

3) Mark Robinson, **Op. Cit.**, P The Introduction.

إجمالي المساعدات الخارجية بنسبة 49% من إجمالي موارد أوغندا<sup>1</sup>. وبلغت حصة المنح من إجمالي المساعدات النصف تقريباً خلال عامي 2007/06 ولكنها ارتفعت إلى حوالي 62.3% خلال عامي 2008/07، خاصة المتعلقة بدعم مشاريع بعينها<sup>2</sup>. وقد شكل تمويل المانحين 35% من الإنفاق العام في أوغندا خلال عام 2008 مقارنة بنحو 30% عام 2011/10 و 25% عام 2012<sup>3</sup>. ويوضح الشكل رقم (3) تطور حجم المنح في أوغندا خلال الفترة 2001 - 2020.

شكل رقم (3)  
تطور حجم المنح خلال الفترة 2001-2020 بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

United Nations: **African Statistical yearbook**, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa) various issues

ويتبين من الشكل رقم (3) أن حجم المنح قد ارتفع حتى عام 2007 ثم إنخفض بداية من 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، واستمر حجم المنح في الإنخفاض إلى أن وصلت إلى 199.7 مليون دولار عام 2017، ثم عاودت الإرتفاع مره أخرى إلى أن وصلت إلى 788.2 مليون دولار عام 2020.

1) Florence Kuteesa, Ishmael Magona et al, **Op. Cit.**, p 6.

2) Sarah Ssewanyana et al, **Global Financial Crisis Discussion...**, **Op. Cit.**, pp10 -11.

3) Kwagala-Igaga Dorothy: **Tax Reform in Uganda: Missed Opportunities and Prospects for State- Buildin**, 2015, p 19.

at: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2609357](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2609357)



## ثالثاً: تطور حجم الإنفاق العام وإتجاهاته:

هدفت إصلاحات الإنفاق العام في أوغندا خلال الفترة 2000 - 2020 إلى ضمان الإستخدام الكفاء والفعال للموارد الحكومية المحدودة وتعزيز الإنضباط المالي من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر. ويمكن تقسيم الفترة من عام 2000 وحتى عام 2016 إلى ثلاث مراحل في تنوع السياسة المالية لأوغندا والتي تتمثل في الآتى: مرحلة التوسع المالي وتشمل الفترة 2001-2003، ومرحلة الضبط المالي وتشمل الفترة 2004-2008، ومرحلة التوسع المالي وتشمل الفترة 2009-2016 التي امتدت إلى عام 2020 إلى سياسة مالية توسعية أيضاً والتي إنعكست في إتساع العجز الأولي<sup>1</sup>.

وركزت إستراتيجية المالية العامة للسنة المالية 2017/16 على الحفاظ على الإستثمار في البنية التحتية، مع الحفاظ على مستوى محدد من الدين العام على المدى المتوسط وتعزيز التميز في تقديم الخدمات العامة. ومن أجل ذلك تم رصد 6.4% من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق في الموازنة والذي كان من المقرر تمويله من خلال مصادر خارجية ومحلية. ومع ذلك، وبسبب التحديات التي واجهت التنفيذ، فقد بلغ مخصص الإنفاق المحقق للموازنة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان الإنفاق الفعلي على مشاريع التنمية أقل من المتوقع<sup>2</sup>. الجدير بالذكر أن العجز المالي قد زاد في أوغندا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الإلفية الثالثة بسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي، بالرغم من تمويله من تدفقات المنح<sup>3</sup>. ويأتى إتباع أوغندا للسياسة التوسعية خلال السنوات الأخيرة في رغبتها في تحسين البنية التحتية للبلاد، وزيادة إنتاج الأصول، والسعى نحو النمو المطرد.

1)AsumaniGuloba,Op.Cit.,p 521.

2)Annual Economic Performance Report 2016/17,Op. Cit.,p 8.

3) Florence Kuteesa, et al,Op. Cit.,p 7.

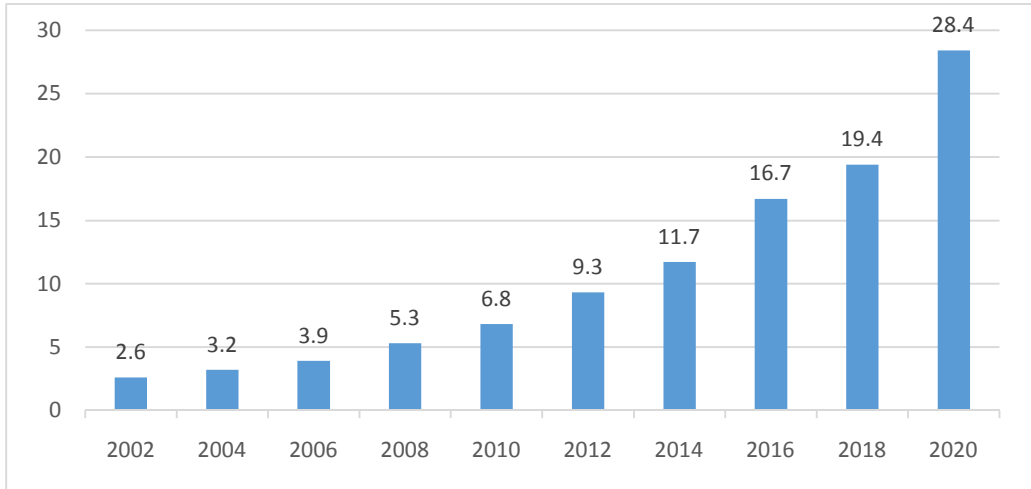
1- تطور حجم الإنفاق الحكومي ونصيب الإنفاق الجارى والرأسمالى منه: تطور حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001 - 2020 وفقاً للسياسة المالية المتبعة والأهداف المنشودة، فكان هناك تبايناً ملحوظاً فى تطور حجم الإنفاق الجارى والرأسمالى إلى حجم الإنفاق الكلى.

#### 1- تطور حجم الإنفاق الحكومي:

كان هناك تبايناً ملحوظاً فى حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2002 - 2020. ويوضح الشكل رقم (4) تطور حجم الإنفاق خلال الفترة 2002-2020.

#### شكل رقم (4)

تطور حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2002 - 2020 تريليون شلن أوغندى



Source: United Nations: African Statistical yearbook, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa) various issues.

حيث يتبين من الشكل رقم (4) أن هناك نمواً ملحوظاً فى حجم الإنفاق خلال الفترة المذكورة، ففى حين بلغ حجم الإنفاق 2.6 تريليون شلن عام 2002؛ إلا أنه قد ارتفع ليصل إلى 9.3 تريليون شلن عام 2012، ليصل إلى 28.4 تريليون شلن عام 2020. غير أنه قد حدث تراجع فى حجم الإنفاق (سياسة إنكماشية) خلال العام 2016 عن العام السابق له مباشرة<sup>1</sup>.

1) United Nations: African statistical yearbook, Op. Cit., various issues.

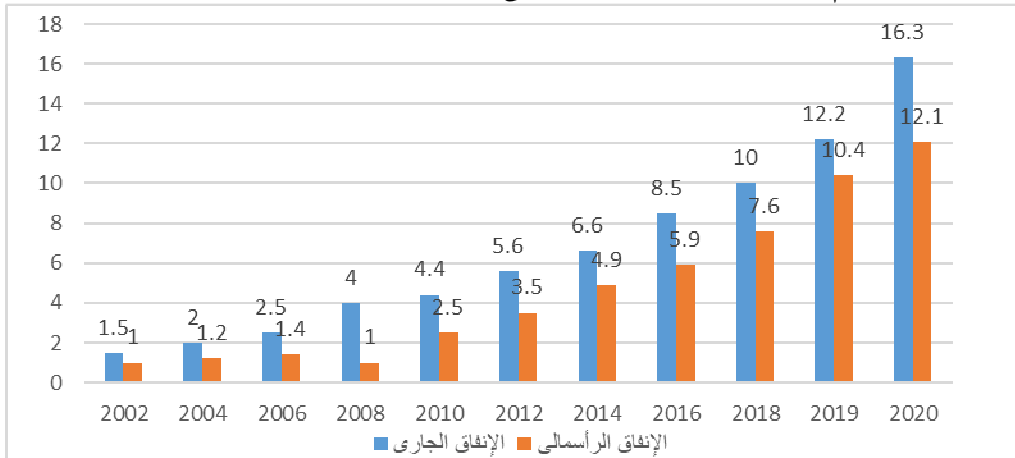
## ب- نصيب الإنفاق الجارى والرأسمالى من حجم الإنفاق العام:

يقود الإنفاق الرأسمالى الجارى التوسع المالى منذ عام 2016؛ إلا أن الفجوة بين الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى تناقصت بشكل ملحوظ فى بعض السنوات. فقد إنخفضت النفقات الجارية كحصة من إجمالي الإنفاق من 64.6% من إجمالي الإنفاق خلال الفترة 2004-2008 إلى 58% خلال الفترة 2009-2015. من ناحية أخرى، ارتفعت حصة الإنفاق الاستثمارى من إجمالي الإنفاق من 35.4% إلى 42% في نفس الفترة، ما يبرهن على استمرار جهود الحكومة نحو الاستثمار في البنية التحتية<sup>1</sup>.

الجدير بالذكر أن إنخفاض العجز المالى في بعض السنوات خلال الفترة قد تحقق إلى حد كبير من خلال تخفيض الإنفاق بدلاً من التحسينات الكبيرة في تعبئة الإيرادات. ويوضح الشكل رقم (5) تطور حجم الإنفاق الجارى والرأسمالى خلال الفترة 2002 - 2020.

### شكل رقم (5)

تطور حجم الإنفاق الجارى والرأسمالى خلال الفترة 2002 - 2020 تريليون شلن



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

United Nations: **African Statistical yearbook**, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa) various issues.

1) AsumaniGuloba, **Op. Cit.**, p 522.

فقد استحوذ الإنفاق الجارى على النصيب الأكبر من حجم الإنفاق الكلى خلال الفترة 2001 – 2020، ففي حين بلغ الإنفاق الجارى حوالى 58% من حجم الإنفاق، بلغ الإنفاق الرأسمالى حوالى 42% عام 2001، وفى عام 2013 بلغت نسبة الإنفاق الجارى والإنفاق الرأسمالى من حجم الإنفاق الكلى حوالى 53% و 47% على التوالي<sup>1</sup>، كما بلغت نسبتهما 54% و 46% على التوالي عام 2019، واستمر حجم الإنفاق الجارى والرأسمالى فى الزيادة حتى عام 2020<sup>2</sup>. وقد إنخفض حجم الإنفاق الجارى خلال السنوات 2009 و 2013 و 2015 عن السنوات السابقة لها مباشرة (بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008)<sup>3</sup>.

### ج- حجم الإنفاق كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى:

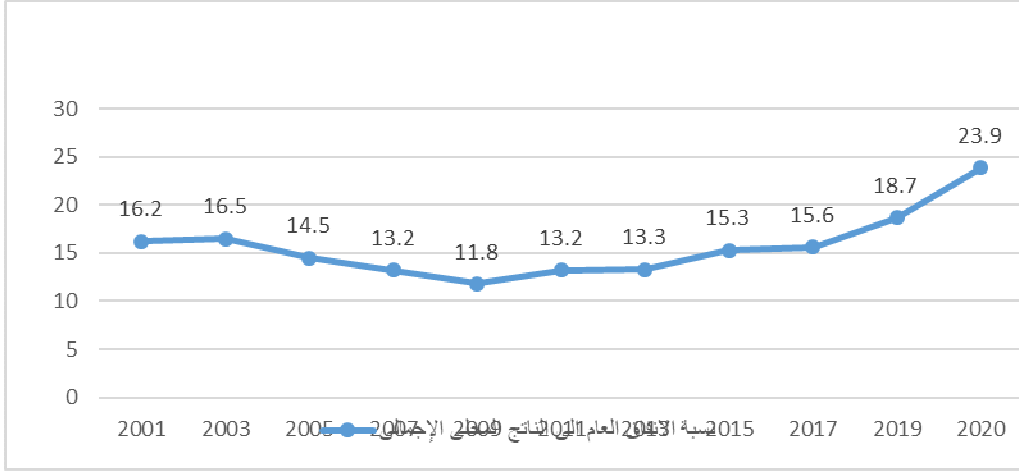
تعتبر نفقات الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى أوغندا هي الأدنى مقارنة بمجموعة دول شرق أفريقيا لاسيما كينيا ورواندا وتنزانيا. فخلال الفترة المالية 2009/08 إلى السنة المالية 2016/15، تطورت النفقات المالية لكينيا ورواندا وتنزانيا معاً بمتوسط 29% و 28% و 27% من إجمالى الناتج المحلى على التوالي مقارنة بأوغندا والتلتم تزد فيها نسبة الإنفاق عن 16% من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة سعياً لترشيد الإنفاق والسيطرة على التضخم<sup>4</sup>. ويوضح الشكل رقم (6) تطور نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى أوغندا خلال الفترة 2001 – 2020.

- 1) Joseph Mawejje, Ezra Francis Munyambonera: **Tax Revenue Effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda**, (Kampala: Economic Policy Research Centre (EPRC)), 2016, p 5.
- 2) United Nations: African statistical yearbook, **Op. Cit.**, various issues
- 3) **Ibid.**
- 4) Asumani Guloba, **Op. Cit.**, p 524.



## شكل رقم (6)

نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2020 (%)



Source: <https://countryeconomy.com/government/expenditure/ugand>

حيث يتبين من الشكل رقم (6) أن الإنفاق الحكومي قد تراجع بعد عام 2008 (الأزمة المالية العالمية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ثم عادت النسبة إلى الإرتفاع مرة أخرى بداية من عام 2009 إلى أن وصلت النسبة في عام 2020 إلى 23.9% ما قد يعزى ذلك إلى التوجه نحو تحسين البنية التحتية وإنتشار وباء كورونا<sup>1</sup>.

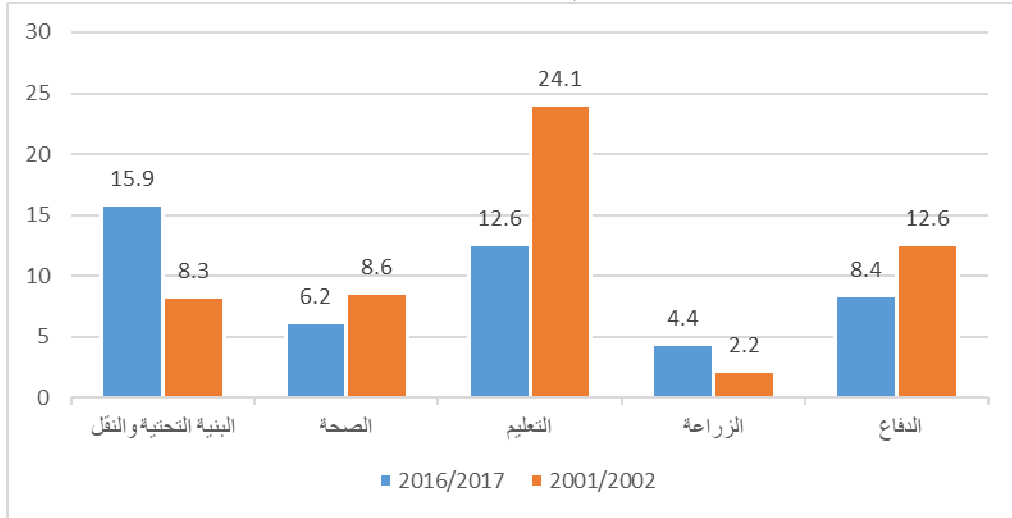
## 2- نصيب القطاعات الاقتصادية من الإنفاق العام:

تدعم مجموعة البنك الدولي تطوير البنية التحتية في أوغندا، لتعزيز النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وتحديدًا الطرق والطاقة وإصلاح المرافق الرئيسية. وقد ركزت الحكومة الأوغندية على قطاع الزراعة والسياحة والمعادن على أنها القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية مع تطوير البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري باعتبارها الفرص الأساسية التي تنهض القطاعات. واستحوذ قطاع الأعمال والنقل على جزء كبير من الموازنة، فقد زاد متوسط نصيب القطاع من 1.9% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2005/04 - 2009/08 إلى 3%، ويهيمن قطاع التعليم والصحة على مخصصات موازنة القطاع الاجتماعي. فيأتي قطاع التعليم في مرتبة تالية لقطاعي إدارة البنية التحتية والقطاع العام<sup>2</sup>. ويوضح الشكل رقم (7) نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة من حجم الإنفاق خلال الفترتين 2002/01 و 2017/16.

1) United Nations, African Statistical ....2021, Op.cit. p 77.

2) Asumani Guloba, Op. Cit., pp523 - 524.

شكل رقم (7)  
نصيب القطاعات من الإنفاق العام خلال السنوات 2002/01 - 2017/16 (%)



Source: Ministry of Finance, Planning and Economic Development “Annual Economic Performance Report 2016/17” Kampala, 2017, p 9.

Florence Kuteesaet al “Uganda: A Decade of Budget Reform and Poverty Reduction“ OECD Journal On Budgeting, France, Volume 6 – No. 2, 2006, p 11.

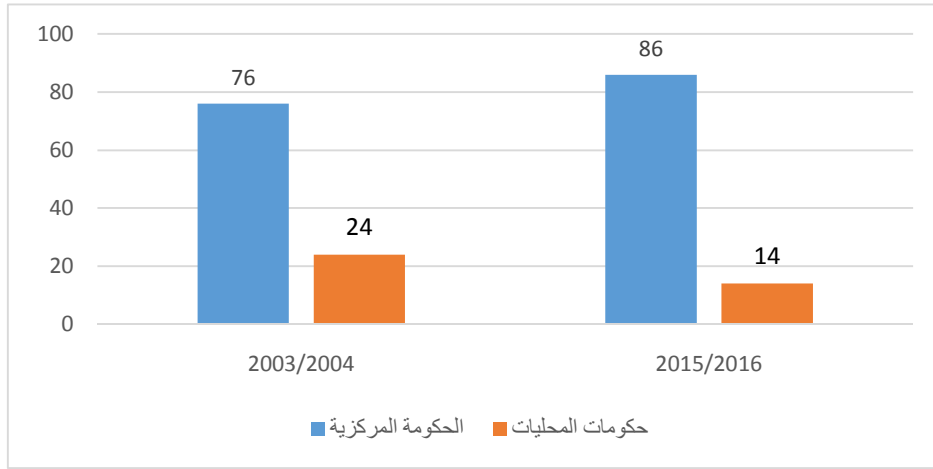
حيث يتبين من الشكل رقم (7) أن الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والدفاع قد انخفض، في حين زاد الإنفاق على البنية التحتية والزراعة عام 2017.

### 3- التوزيع الجغرافي للإنفاق:

إنخفضت حصة الموازنة المخصصة للحكومات المحلية من 24% خلال السنة المالية 2004/03 إلى أدنى مستوى 14% خلال السنة المالية 2016/15. كما ارتفعت حصة موازنة الحكومة المركزية من 76% إلى 86%. غير أن موازنة الحكومات المحلية متشابهة في طبيعتها من حيث الكم والكيف<sup>1</sup>. ويوضح الشكل رقم (8) توزيع الإنفاق الحكومي وفقاً للمعيار الجغرافي خلال السنوات 2004/03 - 2016/15. حيث يتبين أن نصيب الحكومة المركزية من الإنفاق يتجاوز بشكل كبير نصيب الحكومات المحلية منذ بداية المرحلة ما يعكس الفجوة ما بين المقاطعات في أوغندا ونصيبها من مخصصات الإنفاق، وما يعكس أيضاً أسباب إنتشار الفقر في الريف عنها في الحضر أو المدن الكبرى.

1) Ibid, p 523.

شكل رقم (8)  
توزيع الإنفاق وفقاً للمعيار الجغرافي خلال 2004/03 - 2016/15 (%)



Source: Asumani Guloba, "Uganda's Fiscal Policy (2000-2016): Implications for Public Investment Management (PIM)" *American Journal of Industrial and Business Management*, 2018p523.

أما عن تطور دور القطاع الخاص، فقد أدركت حكومة أوغندا منذ عام 2016 أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وتسعى سياسة التنمية الاقتصادية لأوغندا إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير بقيادة القطاع الخاص. وتهدف الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الخاص 2022/21-2018/17 وفقاً لـوليات خطة التنمية الوطنية (NDP II) National Development Plan إلى تنسيق العمل داخل القطاع العام، وبين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية. وتتميز الإستراتيجية بميزتين رئيسيتين، هما: ترسيخ التدخلات الحكومية لتنمية القطاع الخاص ووضعها على أجندة التصنيع الوطنية، وتعزيز التحول الهيكلي في الاقتصاد من خلال تعميق الروابط بين الزراعة والصناعة مع الحد من القطاع غير الرسمي<sup>1</sup>؛ إلا أن جزء كبير من الإيرادات الضريبية لا يزال مستمداً من التجارة الدولية، ما يبرهن على ضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص المحلي في توليد الإيرادات الضريبية<sup>2</sup>.

- 1) Ministry of Finance, Planning and Economic Development "National Strategy For Private Sector Development 2017/18 -2021/22" Kampala, 2017, p 1. at: <https://documents1.worldbank.org>,
- 2) *Ibid*, p 20.

## • خاتمة

أدت عملية الإصلاح المالى فى أوغندا خلال فترة الدراسة إلى نتائج هامة، وتتمثل أهم نتائج الإصلاحات المالية التى توصل إليها البحث خلال الفترة المذكورة فى الآتى:

1- وصل معدل النمو الاقتصادى إلى 6.2% خلال عام 2018 فى حين تراجع إلى أقل من 4% عام 2020 و 2021 فى حين كان معدل النمو المستهدف 7% ما قد يرجع إلى إنتشار وباء كورونا. ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلى 794 دولار سنوياً عام 2020 مقارنة بحوالى 262 دولار عام 2002.

2- توجيه قدر كبير من مصادر الإيرادات الخارجية إلى الاستثمار خاصة فى البنية التحتية والتعليم والصحة والقضاء على الفقر وهو ماتبين فى زيادة نصيب البنية التحتية من الإنفاق وتراجع معدل الفقر حتى وإن لم يصل إلى المستوى المستهدف خاصة فى المناطق الريفية، حتى وإن تراجع الإنفاق على الصحة والتعليم عام 2017.

3- زاد حجم الإيرادات الضريبية خلال عام 2020 إلى أن وصل إلى 19,263 مليار شلن؛ غير أنه لم يصل إلى حجم الإيرادات المستهدف (21,638.7 مليار شلن) خلال العام.

4- كما هدفت هيئة الإيرادات الأوغندية إلى تحقيق نسبة إيرادات ضريبية إلى الناتج المحلى الإجمالى تصل إلى 24% وهو ما لم يتحقق خلال الفترة فقد وصلت ذروتها إلى 13.6% عام 2016/15. الجدير بالذكر أن أوغندا قد جاءت فى مرتبة تالية لدول أفريقية أخرى لاسيما كينيا وموريشيوس وبروندى وتنزانيا.

5- خلال الأعوام 2012-2016، انخفض العجز المالى إلى أقل من 5% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى عام 2020 وصل العجز المالى أكثر من 8%، فى حين أن المستهدف كان تخفيض العجز ليصل إلى 5% ما قد يعزى ذلك إلى إنتشار وباء كورونا.





6-حققت الحكومة عام 2019 نسبة 56% من الأهداف الإنمائية للألفية منالموازنة المعتمدة للأهداف الإنمائية للألفية<sup>1</sup>.

كما تواجه أوغندا بعض التحديات لاسيماتحديات تتعلق بالتدهور البيئي، بما في ذلك إزالة الغابات وتغير المناخ والتلوث الأمر الذى أدى إلى انخفاض معدل هطول الأمطار، والذى أثر على الإنتاج الزراعي. ومع اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على القطاعات الحساسة للمناخ مثل الزراعة والسياحة، فإن انخفاض هطول الأمطار له عواقب وخيمة على هذه القطاعات، والتي تعتبر مصدراً للثروة وخلق فرص العمل<sup>2</sup>. وبالرغم من أن أوغندا قد أحرزت تقدماً في تطوير البنية التحتية، إلا أنها لاتزال تواجه عجزاً في أغلب القطاعات بما في ذلك النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات التي تتطلب تمويلًا يتجاوز سقف الموازنة العامة المتاحة. ويؤثر القصور الموجود في توفير البنية التحتية على مناخ الأعمال ويزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ويترتب على ذلك آثار على النمو وخلق فرص العمل. ولا تزال قضية الفساد فى المؤسسات الحكومية تمثل عائقاً أمام عملية الإصلاح، فضلاً عن الإفتقاد إلى التعاون الكافى بين المؤسسات الحكومية ومجتمعات الأعمال فيما يتعلق بالضرائب.

إزاء ما تقدم، يقترح الباحث بعض التوصيات، والتي تتمثل فى الآتى:

1- نظراً لإرتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ينبغى إستهداف إدارة الإنفاق العام لأوغندا، مع التركيز بشكل أكبر على الاستثمار وتوفير فرص العمل، فهناك حاجة لمنح حوافز للشركات التي تخلق الوظائف. فينبغى أن تدعم الحكومة إنتاج الصادرات غير التقليدية داخل المنطقة التي لديها القدرة على حماية أوغندا من الآثار السلبية. كما ينبغى على الحكومة زيادة الإنفاق على الزراعة، لاسيما

1)MFPED:Semi-Annual Budget Monitoring Report, Financial Year 2019/20, (Kampala: Ministry of Finance, Planning and Economic Development), 2020, p 6.

2) A competitive Economy for National Development: Strategic Plan 2016 – 2021, Op. Cit., p 15.

على الاستثمارات المعززة للإنتاج مثل البحث والتطوير في مجال الزراعة. هذا النوع من الإنفاق لا يدر عائداً عالية على الإنتاج الزراعي فحسب، بل له أيضاً تأثير كبير على الحد من الفقر لأن معظم الفقراء لا يزالون يقيمون في المناطق الريفية ومصدر رزقهم الرئيسي هو الزراعة.

2- يمكن الحد من الفساد من خلال تفعيل الإمتثال أو الخضوع الضريبي وكسب ثقة الجمهور من خلال تحسين تقديم الخدمات ونظام الدفع والمشتريات الحكومية (الدفع الفوري للموردين/ مقدمي الخدمات الحكوميين، منح العقود بشفافية وإنصاف). فتبسيط الإجراءات الضريبية وشفافيتها، وتنقيف دافعي الضرائب بشأن قوانين الضرائب وأنظمة التحصيل يمكن ممولي الضرائب من معرفة إلتزاماتهم تجاه تحصيل الإيرادات، وهو ما عمدت إليه الحكومة مؤخراً.

3- ينبغي أن تتجه السياسة المالية إلى تدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة (لأن الحل الأمثل يكون بزيادة الإيرادات وليس بتقليص النفقات) وأن تُحسِن استخدام هذه الموارد عن طريق ضمان إنفاقها في المجالات التي تحقق التنمية بدرجة أكبر من غيرها، وأن يتم إحداث التوازن بين التدفقات النقدية والعينية لتلافي حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار تنعكس آثارها السلبية على الاقتصاد وعلى التنمية ذاتها.

4- ستعمل إكتشاف حقول الغاز والبتترول على زيادة حجم الإيرادات في أوغندا مستقبلاً.



• مراجع الدراسة

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- 1- السيد عبدالمطلب غانم: الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد - إتجاهات ورؤى جديدة (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة)، 2004.

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية:

**A. Official publications:**

- 1- Minister Of Finance, Planning And Economic Development “A competitive Economy for National Development, Strategic Plan 2016 – 2021” Kampala, 2017.  
at: <https://www.finance.go.ug/publication/ministry-finance-planning-and-economic-development-strategic-plan-2016-2021>
- 2- ----- “National Strategy For Private Sector Development 2017/18 -2021/22” Kampala, 2017. at: <https://documents1.worldbank.org>
- 3- ----- “The Public Finance Management Act 2015”, Kampala, 2015.

**B. Articles:**

- 1- Guloba, Asumani “Uganda’s Fiscal Policy (2000-2016): Implications for Public Investment Management (PIM)” **American Journal of Industrial and Business Management**, 2018. <https://www.researchgate.net/>
- 2- Kuteesa Florence, Ishmael Magona et al “Uganda: A Decade of Budget Reform and Poverty Reduction“ **OECD Journal On Budgeting**(France: Volume 6 – No. 2), 2006.
- 3- Rena Ravinder, Ghirmai T.Kefela“Restructure A Fiscal Policy Encourage Economic Growth” – A Case Of Selected African Countries, **East-West Journal of Economics and Business**, 2011. at: <https://www.u-picardie.fr/eastwest/fichiers/art99.pdf>

**C. Papers:**



1- Ayoki Milton and ObwonaMarios and OgwapusMoses: **Tax Reforms and Domestic Revenue Mobilization in Uganda**, Kampala: Institute of Policy Research and Analysis, Economic Policy Research Centre, Ministry of Finance, Planning and Economic Development, 2005.

at: <https://MPRA.ub.uni-muenchen.de/80328/>

2- Bategeka Lawrence, MadinaGuloba, Julius Kiiza: **Gender and Taxation: Analysis of Personal Income Tax (PIT)**, (Kampala: Economic Policy Research Centre (EPRC)), Research Series No. 58, 2009.

3- Kwagala-Igaga Dorothy: **Tax Reform in Uganda: A Case Study of the Reform of Direct Taxation of Business Profits in the Formal and Informal Sector**, Cambridge Scholars Publishing, 2016.

at: <https://www.cambridgescholars.com/product/978-1-4438-9113-4>

4- ----- **“Tax Reform in Uganda: Missed Opportunities and Prospects for State- Buildin**, 2015.

at:[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2609357](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2609357)

5- Maweje, JosephetEzra Francis Munyambonera: **Tax Revenue Effects of Sectoral Growth and Public Expenditure in Uganda**, (Kampala: Economic Policy Research Centre (EPRC), 2016.

6- MugerwaKayizzi Steve: **Fiscal Policy, Growth and Poverty Reduction in Uganda**, UNU World Institute for Development Economics Research, 2002.

at:[https://www.researchgate.net/publication/23780402\\_Fiscal\\_Policy\\_Growth\\_andPoverty\\_Reduction\\_in\\_Uganda](https://www.researchgate.net/publication/23780402_Fiscal_Policy_Growth_andPoverty_Reduction_in_Uganda)

7- Robinson Mark, ”The Political Economy of Turnaround in Uganda” **The World Bank: Paper prepared for the Low Income Countries under Stress (LICUS) Initiative,2005.**  
at:[www.Worldbank.org](http://www.Worldbank.org)



- 
- 8- Ssewanyana Sarah, Lawrence Bategeka et al: **Global Financial Crisis Discussion Series Paper 9: Uganda**” (London: Overseas Development Institute), 2009.
  - 9- World Bank : **Adaptable Program loan (APL) “Project In Support Of The First Phase Of The Strategic Framework For Reform For Kampala Urban Development Program,** (Washington: Uganda For The Kampala Institutional And Infrastructure Development), 2007.

#### **D. Reports:**

- 1- International Monetary Fund: **Uganda: Fifth Review Under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility, Request for Waiver of Performance Criterion, and Extension of Arrangement**” (Washington D.C., Report No. 05/306, 2005). at: <http://www.IMF.org>
- 2- Ministry of Finance, Planning and Economic Development: **Annual Economic Performance Report 2016/17**, Kampala, 2017.
- 3- -----: **Semi-Annual Budget Monitoring Report, Financial Year 2019/20**, (Kampala: 2020).
- 4- PwC Uganda: **Uganda Economic Outlook 2019**, Kampala, 2019. at: [www.pwc.com](http://www.pwc.com)
- 5- Staffs of the International Development Association and The International Monetary Fund: **Poverty Reduction Strategy Paper Progress Report**, Uganda, 2001. at: <https://www.IMF.org>
- 6- United Nations: **African Statistical yearbook**, (Addis Ababa: Economic Commission For Africa).
- 7- URA: **Annual Report 2016\2017**, Kampala, 2017.

#### **E. Internet:**

- 1- <https://Countryeconomy.com/national-debt/uganda>
- 2- <https://www.Uganda Revenue Authority.com>(URA@25)

